

التأمين الفلاحي كألية لترقية الاستثمار الفلاحي * المستثمرات الفلاحية نموذجا *

Agricultural Insurance as a Mechanism for Promoting Agricultural Investment: The Case of Agricultural Investments

بوشيربي مريم

جامعة عباس لغرور خنشلة -

مخبر البحوث القانونية، السياسية و الشرعية

meriembouchirbi09@univ-khenchela.dz

بن خديم إشراف *

جامعة عباس لغرور خنشلة -

مخبر البحوث القانونية، السياسية و الشرعية

benkhedim.ichraf@univ-khenchela.dz

تاريخ النشر: 2025-01-25

تاريخ القبول: 2025/01/14

تاريخ الإيداع: 2024/08/26

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز دور التأمين الفلاحي كشكل من أشكال إدارة الأخطار المالية والتي تسهم في دفع عجلة التنمية المحلية وذلك من خلال التطرق لأهم المؤسسات التأمينية الفاعلة في هذا المجال والتي تقدم مجموعة من الضمانات التأمينية لأصحاب المستثمرات الفلاحية، كما تم التطرق للضمانات التشريعية التي تعمل على استمرارية الإستغلال الأمثل للمستثمرات الفلاحية في محاولة من المشرع للموازنة بين المخاطر الطبيعية و البشرية ضمن إستراتيجية فلاحية فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي .
الكلمات المفتاحية: التأمين الفلاحي، المستثمرات الفلاحية، الضمانات التأمينية، التنمية المحلية.

Abstract:

This research paper aims to highlight the role of agricultural insurance as a form of financial risk management that contributes to driving local development it does so by outlining the most prominent insurance institutions active in this field, which offer a range of insurance guarantees to agricultural investors. The paper also addresses the legislative guarantees that ensure the optimal and continuous exploitation of agricultural holdings, as the legislator attempts to balance natural and human risks within an agricultural strategy designed to face the challenges confronting the agricultural sector

Keywords: Agricultural insurance, agricultural holding, insurance guarantees local development.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

إن الإصلاحات المستحدثة بموجب القانون 87-19 المتضمن كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية الخاصة والتي كانت تقضي بضرورة ابتعاد الدولة عن التسيير المباشر وإتباع نظام المستثمرات الفلاحية كنمط مغير لتسيير الوعاء العقاري لم ترق لمستوى التطلعات المرتقبة من قبل المستفيدين، لذا تعين وجوبا على المشرع استحداث إستراتيجية بديلة قصد النهوض بالقطاع الفلاحي وهو ما تم فعلا باستحداث القانون 10-03 المحدد لكيفيات وشروط إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة والذي من أقر من خلاله مجموعة من التدابير القانونية لضمان الإستغلال الأمثل للمستثمرات الفلاحية وفق رؤية إقتصادية تدعم الإستثمار الفلاحي عبر الإستفادة من التجارب السابقة، غير أن الأخطار و الأضرار الطبيعية التي يتعرض لها هذا القطاع حالت دون تحقيق النتائج المرجوة فأوجد المشرع التأمين الفلاحي كأداة مالية تمكن المستثمر الفلاحي من تذليل المخاطر المالية المرتبطة بالأنشطة الفلاحية من خلال هيئات مالية تعرف بمؤسسات التأمين الفلاحي.

وتكمن أهمية هذا الأخير في تحسين مناخ الإستثمار الفلاحي ووضع حد للعراقيل والمخاطر التي يتعرض لها أصحاب المستثمرات الفلاحية والتي تشكل تحدي كبير يحول دون تحقيق التنمية المحلية في القطاع الفلاحي وهو ما يتجنبه التأمين الفلاحي من خلال مساهمته الأكيدة في إمتصاص حدة الخسائر والأضرار من خلال الدعم المالي الذي تشملته التغطية التأمينية.

وانطلاقا مما تقدم فإنه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التأمين الفلاحي في دعم المستثمرات الفلاحية من المخاطر المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال طرح الإشكالية الآتية: ما مدى مساهمة ضمانات التأمين الفلاحي في ترقية الإستثمار الفلاحي ودعم المستثمرات الفلاحية؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الورقة البحثية إلى محورين، بحيث خصصنا المحور الأول لماهية التأمين الفلاحي بحيث تم التعرف على مفهوم هذا الأخير مع بيان أبرز المؤسسات الفاعلة في هذا المجال، في حين تم تخصيص المحور الثاني لضمانات الإستغلال الأمثل للمستثمرات الفلاحية من خلال بيان الضمانات التشريعية ومن ثمة التأمينية.

المحور الأول- ماهية التأمين الفلاحي

إن التأمين الفلاحي هو عملية اقتصادية ضرورية لنجاح السياسة التنموية المسطرة للنهوض بالقطاع الفلاحي ولبيان ماهية هذا الأخير لابد من التطرق لمفهومه ومن ثمة الوقوف على أهم المؤسسات الفاعلة في هذا المجال.

أولا - الإطار المفاهيمي للتأمين الفلاحي

يعد التأمين الفلاحي بمثابة صمام الأمان للمستثمر الفلاحي من مختلف المخاطر المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وذلك من خلال كيانات متخصصة تقدم مجموعة من الخدمات والحلول التأمينية تعرف بمؤسسات التأمين الفلاحي والتي تسهم في تعزيز الاستقرار المالي للمستثمرات الفلاحية من خلال تقديم تعويضات مالية عن الخسائر المالية الناتجة عن المخاطر المرتبطة بالأنشطة الفلاحية وقبل التفصيل في هذه المؤسسات يتعين بدابة بيان مفهوم التأمين الفلاحي .

1- مفهوم التأمين الفلاحي :

بالرغم من ان المشرع لم ينص صراحة على إلزامية التأمين الفلاحي غير أنه وباستقراء نص المادة 69 من قانون التوجيه الفلاحي 08-16¹ نجد انه أوجب على المستثمر الفلاحي من اكتتاب عقود التأمين متى استفاد هذا الأخير من إجراءات الدعم المالي المتعلقة بممارسة الأنشطة الفلاحية سواء تعلق الأمر بالأراضي الفلاحية الخاصة أو المملوكة ملكية خاصة للدولة على حد سواء، ذلك أن التأمين الفلاحي يمكن المستثمر الفلاحي من تلافي المخاطر بأقل الخسائر المحتملة الأمر الذي يمنح المتعامل الثقة في حسن إدارة المخاطر لما يدفعه لاستثمار أمواله في المشاريع الفلاحية طالما أن الحماية من الخسائر المؤمن عليها أمر محقق.²

أ- تعريف التأمين الفلاحي:

ورد تعريف التأمين الفلاحي بإسهاب لاسيما من الناحية الاقتصادية بحيث عرفه البعض بأنه أداة مالية لتقليل المخاطر المرتبطة بالنشاط الفلاحي. كما عرفه البعض الآخر على أنه شكل من أشكال إدارة المخاطر المحتملة و ذلك من خلال توزيع أعباء الخسائر على مجموعة كبيرة من الزارعين و المستثمرين الفلاحيين.³ في حين اعتبره الفقه القانوني على أنه اتفاق تعاقدي بين المؤمن و المؤمن له، يتعهد من خلاله المؤمن بتغطية الخسائر المرتبطة بالنشاط الفلاحي في مقابل دفع المؤمن له لأقساط تأمينية دورية يعزز هذا العقد حسن إدارة الأخطار المالية مما يضمن استدامة نشاط القطاع الفلاحي.⁴ ويوضح هذا التعريف عناصر التأمين الفلاحي و كما هو مبين في الشكل الآتي سيتم التفصيل في كل عنصر على حدى لبيان تعريف التأمين الفلاحي بشكل أوضح:

الشكل رقم: (01) يوضح عناصر التأمين الفلاحي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بوراس فاطمة، محفوظ مراد، "إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي في الجزائر-دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهديّة، تيارت-"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة لونيسسي علي، البليدة، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 04/11/2021، ص 154.

¹ القانون رقم 08-16 مؤرخ في 03/08/2008 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي، ج.ر عدد 46 – الصادر في 10/08/2008.

² مهدي نوال، إلزامية التأمين الفلاحي ضمان لاستمرارية الإستثمار في العقار الفلاحي، مخر القانون العقاري، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، ص 2.

³ الطيف كريم، كوراد فطيمة، دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي و الحيواني (دراسة حالة الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA)، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 01، المجلد 01، الوادي، الجزائر، 2018، ص 51.

⁴ أرجيلوس رحاب، الإطار القانوني للتأمين الفلاحي في الجزائر، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية السياسية، المجلد 03، العدد 01، أدرار، الجزائر، 2019، ص 237.

من خلال الشكل الموضح أدناه والذي يبين عناصر التأمين الفلاحي والتي تشمل كل من:

- عقد التأمين الفلاحي : وهو اتفاق تعاقدي بين كل المؤمن والمتمثل في شركة التأمين والمؤمن له الفلاح أو المستثمر الفلاحي، حيث يتعهد من خلاله المؤمن بتعويض المؤمن له عن الخسائر المالية الناتجة عن المخاطر المؤمن عليها و المحتمل وقوعها ، والتي تشمل عادةً الأضرار التي تلحق بالمحاصيل، الماشية، والمعدات الزراعية، في مقابل التزام الفلاح بدفع الأقساط التأمينية المتفق عليها¹.

- المؤمن : هي الجهة التي تتولى تعويض الفلاح حيث تلتزم بتقديم تعويض مالي للفلاح في حالة تعرض ممتلكاته الزراعية والتي تشمل كل من المحاصيل الزراعية ، مواشي، المعدات و العتاد الفلاحي لأضرار أو لخسائر ناجمة عن مخاطر محددة في عقد التأمين.

- المؤمن له : هو ذلك الطرف المشمول بالحماية التأمينية تتمثل في التعويض المناسب و العادل من قبل المؤمن عن المخاطر المحددة في العقد، في مقابل تادية التزامه عبر دفع أقساط تأمينية دورية للمؤمن.

-مبلغ التأمين الفلاحي : وهو ما يعرف بحدود التغطية التأمينية والتي تلتزم الجهة المؤمنة بدفعها في حالة حدوث الخسائر أو الاضرار المتفق عليها في عقد التأمين، يتم تحديد هذا المبلغ بناء على تقييم شامل للمخاطر والاضرار المرتبطة بالنشاط الفلاحي.

-قسط التأمين الفلاحي : يسمى بدفعة التأمين وهو المبلغ المالي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه للمؤمن بشكل دوري حسب الاتفاق في عقد التأمين مقابل الحصول على التغطية التأمينية لممتلكاته ومحاصيله ضد المخاطر التي يمكن أن تؤثر على نشاطه الفلاحي².

ب- أنواع التأمين الفلاحي:

يشمل التأمين الفلاحي أنواعاً متعددة تهدف إلى توفير حماية شاملة للمزارعين، بدءاً من تأمين الناتج الذي يغطي الخسائر المالية الناتجة عن انخفاض الإنتاج أو تدمير المحصول، وصولاً إلى تأمين الأسعار الذي يحمي المزارعين من تقلبات أسعار المنتجات الزراعية، وأخيراً تأمين الدخل الذي يوفر دخلاً ثابتاً للمزارعين رغم التغيرات السوقية أو الظروف المناخية غير المتوقعة. هذه الأنواع من التأمينات تساهم في تقليل المخاطر المالية التي يمكن أن تهدد النشاط الفلاحي، وتساعد المزارعين على الحفاظ على استقرار دخلهم واستمرارية نشاطه ومن خلال ما تقدم سيتم التفصيل في كل نوع من أنواع التأمين الفلاحي كالآتي:

-تأمين الناتج: يغطي هذا التأمين الخسائر المالية التي تلحق كل من المحاصيل النباتية و المنتجات الحيوانية. يتم تحديد التعويضات على أساس الناتج المساحي وذلك من خلال تحديد التعويضات بناء على كمية الإنتاج لكل وحدة مساحية و ذلك من خلال مقارنة الكمية المنتجة بالكمية المتوقعة، كما يتم تحيد التعويضات على أساس القيمة المالية

¹ لوئيس يمينة، دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية تخصص مالية بنوك و تأمينات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،، الجزائر، 2023، ص25.

² بوراس فاطمة و مانع محفوظ، إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية تيارت،-مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد: 61 ، العدد: 20 ، الجزائر ، 2020، ص152.

للإنتاج من خلال تحديد الفرق بين القيمة الفعلية و القيمة المتوقعة. الأمر الذي يساعد المزارعين على تقليل المخاطر المالية التي تؤثر سلباً على كمية أو جودة الإنتاج كما يساهم في الحفاظ على استمرارية واستدامة النشاط الفلاحي.¹

-تأمين الأسعار : يهدف هذا النوع من التأمين إلى حماية المزارعين من تقلبات أسعار المنتجات الزراعية بما يضمن استقرار دخل المزارعين والحفاظ على استمرارية الإنتاج الفلاحي. وذلك بالاعتماد على مجموعة من الضوابط التي تعمل على تقدير وتحديد الأسعار. منها المراقبة المستمرة للأسواق بشكل مستمر ،وكذا بالاعتماد على التوقعات المستقبلية إذ تعتمد شركات التأمين على التحليلات والتوقعات الاقتصادية لتقدير الأسعار المستقبلية، هذه التوقعات تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية المختلفة مثل التغيرات المناخية، العرض والطلب، الكوارث الطبيعية، كما أن تقدير الأسعار يرتبط ارتباط وثيق بوجود الأسواق الأجلة فمن خلال هذه الأسواق يمكن التعاقد على بيع أو شراء المنتجات الزراعية في المستقبل بأسعار محددة مسبقاً، مما يوفر نوعاً من الاستقرار السعري، ناهيك عن دور إعادة التأمين إذ غالباً ما تعتمد شركات التأمين على إعادة التأمين لنقل جزء من المخاطر إلى شركات تأمين أكبر. فوجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساهم في تقليل المخاطر المتعلقة بتقلبات الأسعار، مما يجعل تأمين الأسعار أكثر فعالية.

-تأمين الدخل: تأمين الدخل هو نوع من التأمينات الفلاحية المصمم لحماية دخل المزارعين من الخسائر المالية الناتجة عن انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وكذا انخفاض نسبة الإنتاج بسبب الظروف المناخية او غيرها من العوامل الغير متوقعة يهدف هذا النوع من التأمين إلى توفير دخل ثابت ومستقر للفلاحين بغض النظر عن التغيرات التي قد تحدث في السوق او التي تمس بالنشاط الفلاحي مما يوفر حماية ضد المخاطر المالية التي قد تؤثر على استمرارية النشاط الفلاحي.²

2-أهمية التأمين الفلاحي

يعد التأمين الفلاحي من الأدوات الحيوية التي تعزز استدامة القطاع الفلاحي من خلال توفير شبكة أمان مالية تحقق الاستقرار المالي وتضمن استمرارية هذا القطاع الأمر الذي يعزز الاستثمار الفلاحي، فضلاً عن مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية.³ من خلال وهو ما سيتم بيانه كالآتي:

أ-دورالتأمين الفلاحي في تعزيزالاستثمار

في ظل التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي نجد أن التأمين الفلاحي يشكل محور و ركيزة أساسية في بناء إستراتيجية استثمارية فعالة بطرق مبتكرة ابرزها تعزيز الوصول الى التمويل من خلال تمكين المستثمر الفلاحي من الحصول على القروض و التمويل من المؤسسات التأمينية و المالية، ذلك أن ضمان التمويل المالي على المخاطر التي تهدد النشاط الفلاحي تمكن المستثمر من مواجهة الأضرار الغير متوقعة مما يدعم ثقة المتعامل في تحمل الظروف المرتبطة

¹ راجي بوعبد لله، دور التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين Saa وكالة تيسمسيلت أنموذجا)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد03، الجزائر، 2018، ص 179.

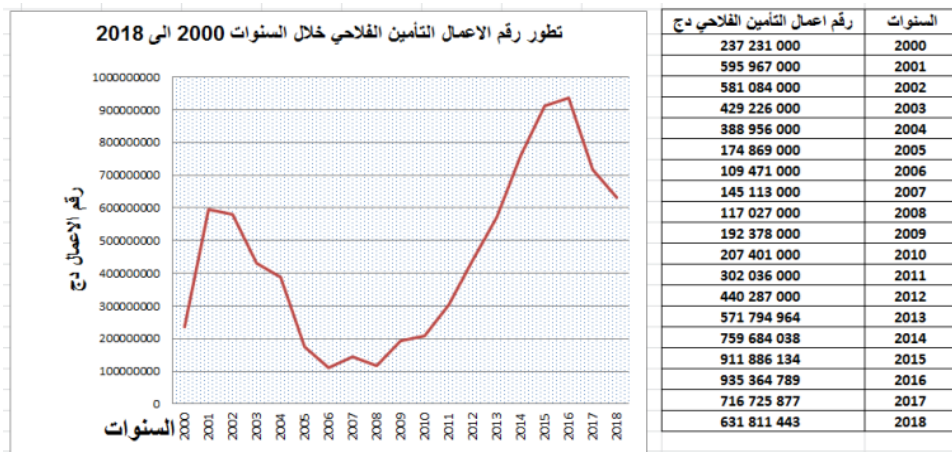
² مانع فاطمة، تحديات قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31 الجزائر، 2023، ص 243

³ حسينة سلاوي، التوجهات الحديثة للتأمين الفلاحي في الجزائر(دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT نموذجا)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد18، العدد02، الجزائر، 2024، ص 12.

بالاستثمار دون الخوف من التعرض لخسائر فادحة ، كما أن وجود غطاء تأميني يجعل المستثمر الفلاحي أكثر استعداداً لتبني التقنيات الزراعية وكذا الأجهزة و المعدات الحديثة مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية و تحسين العوائد. فضلاً عن دوره في جذب الاستثمارات الخارجية من خلال تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي في استقرار القطاع الفلاحي و ضمان استدامة العوائد الزراعية مما يسهم في تحسين البيئة الاستثمارية.¹

ب- أهمية التأمين الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية

تشهد معدلات الاشتراك في التأمين الفلاحي نمواً مستمراً، مما يعكس الإدراك المتزايد بأهمية هذه الأداة في دعم التنمية المحلية. وكما هو موضح في الشكل أدناه والذي يظهر تطور أعمال التأمين الفلاحي بوتيرة متزايدة مما يؤكد مسعى الدولة في تطوير وتنمية هذا القطاع.² إذ يمكن هذا الأخير الفلاح من التوسع في الإنتاج وذلك باستقطاب موارد إضافية بفعل الانتماء الذي يشكل ضماناً مؤكداً للإنتاج الفلاحي. فضلاً عن دوره في توفير الحد الأدنى من الدخل الفردي لعمال القطاع الفلاحي. ولعل أبرز ميزة للتأمين الفلاحي تكمن في توفير الاستقرار المالي الذي يعتبر بمثابة رافد رئيسي ولو بشكل نسبي في تعزيز التنمية المحلية في المناطق الفلاحية بشكل خاص وعلى المستوى القطري بشكل عام.³



الشكل 02: تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي خلال الفترة الممتدة من (2000 إلى 2018)

المصدر: بوزيدي لمجد ويوسف بودلة، أثر التأمين الفلاحي على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000 إلى 2008)، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، المجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2020، ص 31.

ثانياً – (مؤسسات التأمين الفلاحي)

تعد مؤسسات التأمين الفلاحي من الأجهزة الفاعلة في تعزيز الاستثمار الفلاحي حيث تسهم في توفير الضمانات اللازمة لتوسيع الإنتاج الفلاحي وحماية الفلاحين من الخسائر والأضرار المالية المحتملة. تتنوع هذه المؤسسات بين العامة والخاصة، حيث تلعب كل منها دوراً محدداً في دعم التنمية الفلاحية. تقدم المؤسسات العامة دوراً استراتيجياً في توجيه

¹ رضا بوديار، صورية شني، واقع تنفيذ التأمين الفلاحي في الجزائر ودوره في التنمية الزراعية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 06، العدد 02، المسيلة، الجزائر، 2023، ص 32.

² بوزيدي لمجد ويوسف بودلة، المرجع السابق، ص 31.

³ فرج الله أحلام، دور التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة واقعه بالجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 03، العدد 04، الجزائر، 2020، ص 223.

السياسة الفلاحية من خلال تنفيذ برامج تأمينية تتماشى مع الأهداف الوطنية للتنمية الفلاحية، مما يوفر حماية واسعة للفلاحين ضد المخاطر البيئية والاقتصادية. من جهة أخرى، تساهم المؤسسات الخاصة في تعزيز المنافسة وتقديم حلول تأمينية مبتكرة تلي احتياجات المستثمرين في القطاع الفلاحي، مما يعزز من كفاءة الإنتاج واستدامته. وفي ما يلي دور هذه المؤسسات في دعم هذا القطاع:

1 - مؤسسات التأمين الفلاحي العامة

تعد مؤسسات التأمين الفلاحي العامة في الجزائر أدوات استراتيجية بالغة الأهمية في تعزيز الاستثمار الفلاحي. من خلال أدوارها المتعددة في توفير الحماية المالية للمستثمرين لذا القطاع، تساهم هذه المؤسسات في خلق بيئة استثمارية آمنة ومستدامة. ومن أبرز المؤسسات الفاعلة في هذا المجال نجد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) و كذا البنك الوطني الجزائري (BNA)، أيضا بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT)، و أخيرا صندوق الضمان الفلاحي (FGA) إذ تظطلع هذه المؤسسات بأدوار تكاملية تتمثل في تطوير وتنفيذ برامج تأمينية متقدمة تستهدف تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي للفلاحين والمستثمرين. هذه المؤسسات لا تكتفي بتقديم خدمات تأمينية تقليدية، بل تساهم في تطوير سياسات فلاحية متكاملة تدعم الاستدامة وتضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام في القطاع الفلاحي.

أ - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي من المؤسسات الرائدة في قطاع التأمين إذ تشكل حصته بسوق التأمينات الفلاحية بأزيد من 65% في مجال التأمينات الفلاحية لسنة 2022. الأمر الذي يعكس فعالية هذا الصندوق في تنمية القطاع الفلاحي، يهدف هذا الصندوق إلى تدعيم الائتمان الفلاحي وذلك من خلال:

- تمويل المشاريع الفلاحية: إذ يقدم الصندوق القروض الفلاحية التعاونية للمساعدة في تمويل المشاريع الفلاحية، كما يقوم بتوزيع خطر القروض غير المسددة من خلال صندوقين هما: صندوق الضمان الفلاحي وصندوق كفالات الاستثمارات الفلاحية.

- دعم تأمين القطاع الفلاحي : يوفر الصندوق التأمين الاجتماعي والتأمين على الأملاك للمستثمرين في القطاع الفلاحي.

- تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة : وذلك بإنشاء وتسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية، الذي يقدم تعويضات عن الأضرار المادية التي تلحق بالمستثمرات الفلاحية جراء الكوارث الطبيعية.²

ب - بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يشكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد الأعمدة الرئيسية للقطاع الفلاحي في الجزائر لما يقدمه من حلول مالية مبتكرة من شأنها دعم الفلاحين والمشروعات الفلاحية وذلك من خلال تقديم خدمات ائتمانية و تأمينية لمواجهة التحديات التي تواجه هذا القطاع كما هو موضح في الجدول التالي.¹

¹ الصفحة الرسمية لوكالة الأنباء الجزائرية، الموقع الإلكتروني: <https://www.aps.dz>، اطلع عليه يوم 24-05-2024، على الساعة 09:50.

² قريشي العبد، مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 10، الجزء 01، الجزائر، 2017، ص 281 .

نوع التأمين	مشمولات الحماية التأمينية
التأمين المتعدد الأخطار للمحاصيل	يقدم تغطية تأمينية عن الكوارث الطبيعية كالبرد والجفاف والفيضانات.
تأمين الأشجار المثمرة	يوفر حماية مالية ضد المخاطر التي تهدد إنتاجية الأشجار المثمرة مما يضمن استمرارية عائد هذه المحاصيل.
تأمين الدواجن والماشية	يغطي الحوادث والأمراض التي تصيب الماشية والدواجن مما يعزز استقرار الإنتاج الحيواني.
تأمين تربية الأحياء والماشية	يشمل الحماية ضد المخاطر البيئية والأمراض التي تؤثر على الأحياء المائية.
تأمين المعدات الزراعية وشبكات الري	يوفر تغطية للأضرار التي قد تلحق بالمعدات والعتاد الفلاحي وشبكات الري.

الشكل 03: يوضح منتوجات التأمين الفلاحي المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، الموقع الرسمي:

[/https://badrbanque.dz](https://badrbanque.dz)، طلع عليه يوم 13\08\2024 على الساعة 22:31.

ج - البنك الوطني الجزائري BNA:

لا شك أن البنك الوطني من المؤسسات المالية الرائدة في مجال الخدمات المصرفية و المالية في الجزائر لما له من دور كبير في دفع دواليب النشاط الاقتصادي و عجلة التنمية، إلا أنه يعيب على هذا الأخير محدودية نشاطه في مجال التأمين الفلاحي مقارنة ببقية نشاطاته في مجالات التأمين الأخرى، إلا ان البنك يسعى الى تعزيز دوره في قطاع التأمين الفلاحي و ذلك من خلال اتفاقية مبرمة مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تعكس التعاون المؤسساتي لبناء شراكة قوية مع مؤسسات متخصصة في القطاع الفلاحي مثل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هدفها تعزيز الإمكانات التأمينية للمشاريع الفلاحية، وذلك من خلال تقديم تغطية تأمينية للقروض الممنوحة من قبل البنك الوطني لصالح المهنيين في القطاع الفلاحي و الصيد البحري و تربية المواشي، كما تهدف لدعم التنمية الفلاحية من خلال تعزيز تمويل البرامج المسطرة لهوض بقطاع الفلاحة، فضلا عن دورها في ضمان الملائمة المالية من خلال توفير التأمينات التي تضمن استقرار المشاريع الفلاحية ضد المخاطر المناخية و الصحية.²

د - الشركة الجزائرية للتأمين الشامل Caat

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT من بين الشركات الحكومية الجزائرية الناشطة في مجال التأمين بمختلف أقسامه وفروعه، والجديد في الأمر هو إتاحتها لمنتج التأمين الفلاحي ابتداءً من 21 جانفي 2012، كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ أنظر الشكل رقم (03)

² الصفحة الرسمية للبنك الوطني الجزائري BNA، الموقع الرسمي: <https://www.bna.dz>، اطلع عليه يوم 03/08/2024، على الساعة 1:26.

نوع التأمين	مشمتملات الحماية التأمينية
تأمين المستثمرات الفلاحية	تغطي الشركة الخسائر الناتجة عن الحريق والفيضانات و كذا العواصف التي تلحق بكل من البنايات و التجهيزات و السلع و التموينات و المحاصيل الزراعية.
تأمين العقاد الفلاحي	و يتعلق الأمر بكل من : السرقة المتعلقة بالعقاد الفلاحي المتحرك: إذ تغطي الشركة الوطنية للتأمين التكاليف المرتبطة باستبدال العقاد المسروق أو تعويض المؤمن له عن القيمة المالية للعقاد _كسر الزجاج: و ذلك من خلال تغطية التكاليف التي تلحق بزجاج العقاد الفلاحي المتحرك، مثل الجرار أو الآلات الزراعية ونحوها . كما تغطي هذه التغطية الأضرار التي قد يتسبب فيها العقاد الفلاحي المتحرك أثناء تنفيذ الأعمال لدى الغير.
تأمين متعدد الأخطار للدواجن	ويشمل التأمين الأضرار التي تلحق بالدواجن الحية و عقاد المستثمرة الفلاحية الناتجة عن الأحداث التالية: الحريق، الانفجار، الصواعق، الفيضانات، كما تتكفل الشركة الجزائية للتأمينات كجزء من الحماية الأساسية بتعويض الخسائر عن هلاك الدواجن الناتج عن الأمراض و التسمم الغذائي وغيرها من حوادث التربية

الشكل 04: يوضح منتوجات التأمين الفلاحي المقدمة من قبل الشركة الجزائية للتأمينات CAAT

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي للشركة الجزائية للتأمينات CAAT، الموقع الرسمي:

<https://www.caat.dz> اطلع عليه يوم 13\08\2024 على الساعة 11:23.

هـ- صندوق الضمان الفلاحي FGA

من بين المؤسسات المتخصصة في تعزيز و تنمية النشاط الفلاحي يعتبر صندوق الضمان الفلاحي (FGA) من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال حيث يلعب دور محوري في تقديم الضمانات للمستثمر الفلاحي التي من شأنها حمايته من المخاطر المرتبطة بالأنشطة الفلاحية، وقد شهد نشاط هذا الأخير نقلة نوعية إثر تكليفه بإدارة صندوق الضمان المخصص لتغطية التمويل الفلاحي بقرار صادر عن السلطات العمومية و الذي شكل نقطة انطلاق في مسار الصندوق و ذلك خلال التعاون مع شركاء استراتيجيين كوزارة المالية و كذا وزارة الزراعة و أيضا بالتعاون مع بنك بدر وذلك لتقديم افضل تغطية للأنشطة الفلاحية المؤمنة اذ تتراوح نسبة تغطية صندوق الضمان الفلاحي بين 50% إلى 80% من قيمة القروض الممنوحة من قبل بنك بدر هذه النسب تعكس التزام الصندوق بحماية الفلاحين من التبعات المالية كما تبرز الأهمية المتزايدة للتأمين الفلاحي كأداة لتحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي.¹

2- مؤسسات التأمين الفلاحي الخاصة

تلعب مؤسسات التأمين الفلاحي الخاصة دورًا حيويًا في تعزيز استقرار القطاع الفلاحي من خلال تقديم تغطيات تأمينية متخصصة تركز على تلبية احتياجات الفلاح. تتميز هذه المؤسسات بمرونتها وقدرتها على تخصيص الحلول

¹ لونيبي يمينة، دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2020، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه
الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023، ص 60.

التأمينية بناءً على المتغيرات الفردية والاحتياجات الخاصة لكل عميل، مما يتيح لها تقديم خدمات أكثر تفصيلاً وتكيفاً بمتطلبات هذا القطاع ومن بين المؤسسات الفاعلة في هذا القطاع نجد:

أ_ الشركة العامة للتأمينات GAM

تُعد شركة GAM Assurances من الشركات الرائدة في تقديم خدمات التأمين المتخصصة في القطاع الفلاحي وذلك من خلال مجموعة من منتجات التأمين التي تركز على تلبية احتياجات القطاع الفلاحي بشكل فعال كما هو موضح في الجدول التالي:

نوع التأمين	مشمولات الحماية التأمينية
تأمين المنتجات الفلاحية	تغطي هذه الفئة من التأمينات المخاطر المتعلقة بالإنتاج الفلاحي عن الأضرار الجوية ضد البرد والحرائق، مما يساعد الفلاحين في الحفاظ على عائلاتهم وتقليل الخسائر المالية الناتجة عن الكوارث الطبيعية.
تأمين المعدات الفلاحية	يغطي هذا النوع من التأمين الحوادث المتعلقة بالمعدات المتخصصة في النشاط الفلاحي كالسرقاات و الحريق. يشمل التأمين أيضاً المسؤولية المدنية المتعلقة بتشغيل المعدات سواء في حالة الحركة أو عدمها.
تأمين الممتلكات الشخصية و الفلاحية	يغطي هذا التأمين مجموعة واسعة من الممتلكات الحيوية للفلاح، بما في ذلك الإقامة و الممتلكات الشخصية و كذا المباني و المعدات الفلاحية، المنتجات و المدخلات الفلاحية، كما يشمل هذا النوع من التأمين الدخل التشغيلي و الذي يشير إلى الإيرادات التي يحصل عليها الفلاح من أنشطته الزراعية اليومية ، إذ يمكن أن يغطي التأمين الخسائر الناتجة عن توقف أو تقليل هذا الدخل بسبب حوادث غير متوقعة، و
المسؤولية المدنية	في إطار التأمين الفلاحي، يُقدم تأمين المسؤولية التعاقدية كحماية شاملة للفلاح ضد المخاطر القانونية والمالية التي قد تنشأ عن تنفيذ التزاماته تجاه أطراف ثالثة. يضمن هذا النوع من التأمين للفلاح تغطية جميع المطالبات القانونية المرتبطة بالأضرار التي قد تحدث أثناء تقديم الخدمات الفلاحية للغير ، مما يحمي مصالحه المالية ويضمن استمرارية نشاطه الفلاحي دون التعرض لخسائر غير متوقعة بسبب التزاماته التعاقدية.
تدوير المعدات الزراعية	تقدم شركة GAM Assurances تغطية شاملة للمخاطر المرتبطة بتدوير المعدات الزراعية، والتي تشمل: كل من المخاطر الإلزامية و كذا غير الإلزامية*.

الشكل: الشكل 05: يوضح منتجات التأمين الفلاحي المقدمة من قبل شركة التأمين GAM

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لشركة للتأمينات GAM الموقع

الرسمي <https://gam.dz> /اطلع عليه يوم 14\08\2024 على الساعة 19:30.

* تشمل المخاطر الإلزامية كل من المسؤولية المدنية أثناء التداول وخارج التداول ففيما يخص المسؤولية أثناء التداول فيتعلق الأمر بالمسؤولية القانونية عن الأضرار التي قد تنجم عن استخدام المعدات أثناء تداولها. أما عن المسؤولية خارج التداول فتخص المسؤولية القانونية عن الأضرار التي قد تحدث عند استخدام المعدات خارج نطاق التداول. أما فيما يخص المخاطر غير الإلزامية فتشمل كل من الحرق والأضرار الناتجة عن الرحلات الجوية كما تشمل التكاليف المرتبطة بالدفاع القانوني و الاستئناف في حالة وجود نزاعات قانونية تتعلق بالمعدات الفلاحية

ج- SALAMA – للتأمينات

تتميز شركة "سلامة" للتأمينات بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات التأمينية الموجهة لدعم الأنشطة الفلاحية، والتي تسعى إلى حماية الفلاح من المخاطر المرتبطة بالأنشطة الفلاحية، مثل الوارث الطبيعية والمسؤولية المدنية. كما تركز الشركة على تعزيز الأمان المالي للفلاحين، مما يساعدهم على مواجهة التحديات والحفاظ على استمرارية أعمالهم الزراعية. كما هو موضح في الجدول الآتي:

نوع لتأمين	مشمتمات الحماية التأمينية
تأمين المحاصيل الزراعية	يغطي هذا النوع من التأمين الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية والحرائق التي تؤثر على المحاصيل الزراعية نتيجة استخدام المعدات الفلاحية، كما يشمل التأمين تغطية الحرائق التي تندلع في الأراضي الفلاحية التابعة للغير وتمتد إلى الأراضي المؤمن عليها والعكس. هذه التغطية الشاملة تهدف إلى حماية المزارعين من مجموعة متنوعة من المخاطر التي تهدد أصولهم الزراعية.
المسؤولية المدنية المترتبة عن الاستغلال الفلاحي	يغطي هذا النوع من التأمين المسؤولية المدنية الناجمة عن الاستغلال الفلاحي، حيث يتحمل التأمين تكاليف الأضرار الجسدية والمادية التي تلحق بالغير نتيجة لأنشطة الفلاح. يُعتبر هذا التأمين أداة حماية حيوية، تضمن للفلاح تغطية نفقات التعويضات الناجمة عن المسؤولية المدنية، مما يعزز من قدرته على مواجهة المطالبات القانونية الناتجة عن الأضرار التي قد يتسبب بها خلال مزاولة نشاطه الزراعي.

الشكل 06: يوضح منتجات التأمين الفلاحي المقدمة من قبل شركة التأمين SALAMA

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لشركة للتأمينات SALAMA. الموقع

الرسمي: <https://www.youtube.com/@salamaassurancesalgerie3890> اطلع عليه يوم 14\08\2024 على الساعة 20:24.

المحور الثاني – (تأمين المستثمرات الفلاحية)

قصد الحفاظ على الوعاء العقاري الفلاحي من الإعتداءات الواقعة على الأراضي الفلاحية أقر المشرع الفانون 10-03 السابق الذكر، والذي إعتد من خلاله نظام الإمتياز كأسلوب حصري لإستغلال الأراضي الفلاحية، كما أقر من خلال هذا القانون العديد من أوجه الرقابة على المستثمرات الفلاحية بما يحقق الهدف من سنه وهو حماية الأراضي الفلاحية من جميع الأخطار وضمان الإستغلال لها. و بما أن المستثمرات الفلاحية الأكثر عرضة للمخاطر والأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية فقد اقر المشرع الضمانات التأمينية لما توفره من دعم مالي عند الحاجة يخفف من حدة الخسائر التي تمس بنشاط المستثمرات الفلاحية، وقبل التفصيل في ماهية هذه الضمانات يتعين بداية الوقوف على مفهوم المستثمرات الفلاحية.

أولاً – (مفهوم المستثمرة الفلاحية):

للحديث عن مفهوم المستثمرة الفلاحية يتعين في البداية تعريفها وكذا بيان عناصر قيامها.

1- تعريف المستثمرات الفلاحية

ورد تعريف المستثمرة الفلاحية بمقتضى نص المادة 46 من قانون التوجيه الفلاحي 08-16 السابق الذكر وذلك من خلال تحديد مشتملاتها والتي تشمل كل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة و كذا من مجموع قطعان المواشي والدواجن

والحقول والبساتين.¹ فالمستثمرة الفلاحية بمفهوم نص المادة 46 هي عبارة عن وحدة إنتاجية، و المقصود بالوحدة الإنتاجية كل كيان او منشأة فلاحية مستغلة ذاتيا بصفة فردية أو جماعية بغرض تعزيز الإنتاجية.

2 – عناصر قيام المستثمرات الفلاحية

إن المدلول الاقتصادي لمصطلح المستثمرة يدل على الاستثمار، فالمستثمرة الفلاحية تشكل وحدة إنتاجية تتشكل من ثلاثة عناصر، عنصر الاستثمار والمستثمر وكذا عنصر التمويل وهو ما سيتم بيان كل منهم على حدى:

أ – عنصر الاستثمار

يشكل الاستثمار العنصر الأساسي الذي تقوم عليه المستثمرة الفلاحية و الذي يعرف على أنه تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح بما يشمل إنشاء نشاط إنتاجي، أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة.

ب – عنصر المستثمر

يعرف عنصر المستثمر في مفهوم المستثمرة الفلاحية على أنه كل شخص يزاول النشاط للفلاحي على سبيل الاعتياد بهدف تحقيق الأرباح، ويأخذ في حكم هذا المصطلح كل من الفلاح والمستفيد والمستغل وكذا المستصلح وكل ما من شأنه أن يشغل المستثمرة الفلاحية.² وقد ورد تعريف المستثمر الفلاحي في التشريع من خلال نص المادة 47 من القانون 16-08 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي وبالرجوع لنص المادة نجد انه عرف المستثمر الفلاحي من خلال بيان طبيعة المستفيد و تحديد شروط الاستفادة من المستثمرة الفلاحية إذ يأخذ حكم المستثمر الفلاحي من خلال قانون التوجيه الفلاحي كل شخص طبيعي كان او معنوي يمارس نشاط فلاحى من خلال تسيير المستثمر الفلاحية و المشاركة في أرباحها و تحمل خسائرها.

ج – عنصر التمويل

يعتبر عنصر التمويل العامل المحفز لعنصر الاستثمار ، و المقصود بالتمويل هنا هو التمويل الفلاحي الذي يعرف بدوره على أنه تلك العملية الاقتصادية التي تدفع بعجلة التنمية الفلاحية، و ذلك من خلال توفير المبالغ المالية اللازمة للمستثمر الفلاحي لتطوير وتحسين النشاط الفلاحي من خلال أجهزة تمويل متخصصة نذكر منها الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية،(F.N.R.D.A)، صندوق التنمية الريفية و إعادة الإعتبار للأراضي عن طريق الإمتياز(F.M.V.C)، الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية(C.N.M.A)، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(C.R.M.A)، لصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، هذا الى جانب التعاونيات و القروض البنكية التي لها دور كبير في التمويل الفلاحي.³

¹ عطوي حفيظة، المستثمرة الفلاحية أسلوب جديد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملك الوطنية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2019، ص128.

² محمد مين لسلخ، محاضرات في العقار الفلاحي، مطبعة منصور الوادي، الجزائر، 2023، ص 94.

³ حريتي عائشة، نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05، الجزائر، 2020، ص 452.

ثانيا - (ضمانات الاستغلال الأمثل للمستثمرات الفلاحية)

تُعتبر التدابير القانونية وآليات الحماية المالية من العناصر الأساسية لدعم المستثمرات الفلاحية حيث تسهم في تحقيق استدامة القطاع وتطويره. إذ توفر الضمانات التشريعية إطاراً قانونياً يضمن استمرارية استغلال الأراضي الفلاحية بشكل فعال، من خلال الحفاظ على وحدة المستثمرات وضمن التزام المستثمرين بالشروط اللازمة. كما تسمح التدخلات القانونية للدولة مثل حق الشفعة والفسخ الإداري لعقد الإمتياز الفلاحي بالحفاظ على استقرار النشاط الفلاحي وحمايته من التلاعب والإهمال. في المقابل تعمل آليات الحماية المالية والتي تتمثل أساسا في الضمانات التأمينية على تقليل المخاطر التي تواجه المستثمرات الفلاحية من خلال تقديم تغطية شاملة ضد الكوارث الطبيعية والحوادث غير المتوقعة. عبر الدمج بين الضمانات التشريعية والتأمينية يتم توفير بيئة مواتية للمستثمرين، ما يسهم في تمكين القطاع الفلاحي من مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

1- الضمانات التشريعية

تلعب الضمانات التشريعية دوراً جوهرياً في ضمان الاستغلال الأمثل للمستثمرات الفلاحية في الجزائر وذلك من خلال المحافظة على وحدة المستثمرة الفلاحية والتي تُعد ضماناً قانونياً يمنع تجزئة الأراضي الفلاحية، إلى جانب ذلك يُعد ممارسة حق الشفعة أداة قانونية تتيح للدولة إكتساب حقوق الامتياز المتنازل عنها بصفتها مالكة رقبة الأراضي الفلاحية محل الإمتياز، كما يُمثل الفسخ الإداري لعقد الامتياز الفلاحي إحدى التدابير الردعية في حالة إخلال المستثمر بالتزاماته المتعلقة بالاستغلال الأمثل للمستثمرة. يُعد هذا الفسخ إجراءً قانونياً يهدف إلى الحفاظ على الوعاء العقاري الفلاحي واستغلاله بما يتماشى مع الأهداف التنموية. وفيما يلي تفصيل أكثر في هذه الضمانات:

أ- المحافظة على وحدة المستثمرة الفلاحية

تطبيقاً لنص المادة 32 من القانون 19-87¹ يتعين على أعضاء المستثمرة الفلاحية استغلال الأراضي الفلاحية بصفة جماعية و على الشيوخ، ولا يمكن، بأي حال من الأحوال اللجوء إلى القسمة الداخلية لأراضي المستثمرة الفلاحية وذلك حفاظاً على وحدة المستثمرة الفلاحية من التشتت، وفي حالة إنسحاب أحد أعضاء المستثمرة فإنه لا يترتب على ذلك تقسيم المستثمرة الفلاحية وإنما يتم تقديم تعويض عادل ومناسب إما ودياً أو إما قضائياً.²

ب- ممارسة حق الشفعة:

يعتبر حق الشفعة من الضمانات المثلى التي تخول للدولة بصفتها مالكة رقبة الأراضي الفلاحية من تكريس سياسة المشرع في المحافظة على الطابع الفلاحي ووضع حد للنهب والتلاعب بالأراضي الفلاحية، ذلك ان هذا الضمان يخولها إكتساب حقوق الإمتياز المتنازل عنها، بما يضمن الاستغلال الأمثل للمستثمرات الفلاحية، ويمثل الدولة في هذا الشأن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي يمارس هذا الحق باسم الدولة و لحسابها من خلال نصوص المواد من 14 و 15

¹ القانون 19-87، المؤرخ في 08/12/1987، يتضمن ضبط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة الرسمية عدد 50، بتاريخ 09/12/1987. (الملغى)

² محمد أمين لسلخ، المرجع السابق، ص 112.

من القانون 10-03.¹ كمرتبة ثانية في حالة ما تم رفض إكتساب هذا الحق من قبل المستثمرين في الشيوخ و كذا في حالة عدم ردهم، بمعنى تمنح الأولوية لباقي أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية الواحدة ومن ثم تأتي الدولة كمرتبة لاحقة الأمر الذي يشكل إستثناء للمبدأ العام الذي تقضي به أحكام الشفعة المقررة وفقا لأحكام القانون المدني والتي تمنح الأولوية في الأخذ بالشفعة للدولة، ويكمن الغرض من هذا الاستثناء في ضمان وحدة الأراضي الفلاحية و كذا للتشجيع للعمل الجماعي بما يخدم الأراضي الفلاحية.²

ج-الفسخ الإداري لعقد الإمتياز الفلاحي

لقد أورد المشرع بموجب القانون 10-03 العديد من القيود لاستغلال للأراضي الفلاحية، إلا أنها تشكل الضمان الأمثل لاستغلال المستثمرات الفلاحية، من ضمنها الفسخ الإداري لعقد الامتياز الفلاحي بالإرادة المنفردة من قبل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والتي تعد أحد أهم مظاهر السلطة العامة المقررة له في مجال الرقابة على حق الامتياز، يمارسه بإرادته المنفردة و من دون الحاجة للجوء إلى القضاء، إذ يشكل الفسخ الإداري لعقد الإمتياز الفلاحي* تهديد صريح لصاحب الأرض الفلاحية في حالة إخلاله بالتزامه التعاقدية وذلك في حالة ارتكابه لإحدى المخالفات الآتية:

-عدم استغلال الأراضي الفلاحية لمدة سنة كاملة.

-البناء في الأراضي الفلاحية دون رخصة من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

-التغيير في الوجة الفلاحية لأي أو لكل من الأراضي الفلاحية و الأملاك السطحية.

-التغيير من الباطن للأراضي الفلاحية و الأملاك السطحية.³

2-الضمانات التأمينية:

تكمن أهمية الضمانات التأمينية بالدرجة الأولى إلى تنمية الاستثمار الفلاحي وذلك من خلال توفير حماية مالية للمستثمر والفلاح ضد المخاطر والخسائر المالية الناتجة عن الحوادث الطبيعية التي تلحق أموال المستثمرة الفلاحية و يتعلق الأمر بالأخطار التي تصيب الأملاك السطحية للمستثمرة و التي تشمل الأصول و الموارد المستعملة في تنمية المستثمرة الفلاحية والتي ورد تعريفها من خلال نص المادة 04 من القانون 10-03 و تتمثل الضمانات التأمينية في مجموع عقود التأمين الفلاحي نذكر منها:

أ-عقد التأمين المنتج الحيواني

يعد التأمين الحيواني منتجًا تأمينيًا متخصصًا، يهدف إلى توفير الحماية المالية للمستثمرين الفلاحيين ضد المخاطر المرتبطة بتربية الحيوانات، يقدم هذا النوع من التأمين ضمانات تساعد الفلاحين والمستثمرين على مواجهة الخسائر غير

¹ القانون 10-03 المؤرخ في 15-08-2010 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، جريدة رسمية رقم 46 لسنة 2010

² كحيل نعيمة، تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز في ظل القانون 10-03، دار هومة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2013، ص 120-121.

* بالرغم من إقرار القانون 10-03 الفسخ الإداري لحق الامتياز بمبادرة انفرادية و بدون اللجوء الى الجهات القضائية المختصة إلا أنه مكن المستثمر من الطعن امام الجهات القضائية، كما أنه خول لهذا الأخير فسخ عقد الامتياز إراديا بموجب المادة 26 من ذات القانون متى تم طلب الفسخ قبل انقضاء مدة الإمتياز قبل سنة على الأقل و بواسطة إشعار.

³ جبدل كريمة، أحكام فسخ عقد الامتياز الفلاحي في ظل القانون رقم 10 / 03، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 14، العدد 3، الجزائر،

2021، ص 544.

المتوقعة التي قد تؤثر سلبًا على إنتاجهم ودخلهم. من خلال هذا المنتج يسعى الفلاح إلى تأمين مصدر رزقه الأساسي، وضمان استمرارية نشاطه الإنتاجي في مواجهة مختلف التحديات التي قد تعترض طريقه. إذ تغطي شركة التأمين الخسائر المالية التي يتعرض لها المؤمن له والناجمة عن الحوادث والأمراض والتسمم الغذائي والذبح الاجباري وكذا الموت الطبيعي، بالإضافة إلى أخطار الحمل ونزع أعضاء التكاثر وأيضا كل من المشاركة في الأسواق والمعارض الفلاحية.¹

ب- عقد تأمين العتاد الفلاحي ذات المحرك:

عقد تأمين العتاد الفلاحي هو عقد تأمين يتم بموجبه تعويض الفلاح عن الأضرار المحتملة أو الخسائر التي تصيب المعدات والآلات الزراعية المستخدمة في الأنشطة الفلاحية، سواء كانت ناجمة عن حوادث مفاجئة أو كوارث طبيعية أو سرقة. وتشمل التغطية التأمينية لهذا العقد كل من الإصابات الشخصية، بالإضافة إلى الخسائر المادية للمعدات إذ يغطي الأضرار التي تلحق بالآلات والمعدات الزراعية نتيجة الحوادث، سواء كانت في حالة سير أو توقف وكذا الأضرار الناتجة عن الحريق أو الانفجار، وأيضا الأضرار التي تلحق بالغير وتشمل كل من الأضرار المادية والجسدية التي قد تصيب الأشخاص الآخرين أو ممتلكاتهم نتيجة الحوادث.²

ج- عقد تأمين الاستغلال الزراعي المتعدد الاخطار:

يعرف الاستغلال الزراعي على أنه مجموعة الأنشطة والعمليات المتعلقة بزراعة المحاصيل الزراعية وتربية المواشي وبالتالي فإن عقد تأمين الاستغلال الزراعي يغطي الأضرار الناتجة عن الأخطار الزراعية ويتعلق الأمر بكل من الحوادث أو الظروف غير المتوقعة التي قد تحدث أضرارا للمحاصيل أو الماشية أو المعدات إذ يغطي الأضرار الناتجة عن تلف أو هلاك المحاصيل أثناء الزرع أو الحصاد أو التخزين بسبب الكوارث الطبيعية. كما يمكن عقد تأمين الاستغلال الزراعي المتعدد الاخطار من تأمين المباني الزراعية مثل المستودعات والمرافق المرتبطة بالنشاط الزراعي.³

د- عقد التأمين الفلاحي ضد الأخطار المناخية:

يؤمن هذا النوع من التأمين تغطية شاملة للأنشطة الفلاحية من تأثيرات الظواهر الجوية الشديدة وذلك من خلال تغطية الخسائر الناجمة عن هذه الظروف المناخية والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، الجفاف، الصقيع، العواصف وحرائق الغابات، مما يضمن حماية الفلاح من الخسائر المالية الناتجة عن هذه الأحداث المناخية. و الجدير بالذكر أن قيمة التأمين تتحدد بناءً على متوسط المردود المتوقع من المحاصيل كما هو مصرح به عند الاكتتاب، والتي يمكن أن تزداد إذا اقتضى الأمر كلفة المنشآت والتجهيزات، بمعنى أنه يمكن أن تُضاف إلى قيمة التأمين تكلفة المنشآت والتجهيزات اللازمة لحماية النشاط الفلاحي، و في الأخير تجدر الإشارة إلى أنه متى وقع الحادث نتيجة إحدى الأخطار المنصوص عليها فيتعين على المؤمن إخطار المؤمن له من خلال وثيقة مكتوبة طبقا للأجال المحددة في عقد

¹ لونيس يمينة، المرجع السابق، ص91.

² الموقع الرسمي لشركة التأمين الوطنية (SAA assurances) ، الموقع الإلكتروني: <https://pro.saa.dz> ، اطلع عليه يوم: 2024-05-19، على الساعة .

3:33.

³ الموقع الرسمي لشركة التأمين الوطنية (CAAT) ، الموقع الرسمي: <https://www.caat.dz> ، اطلع عليه يوم: 2024-05-15، على الساعة 5:51.

التأمين، لتقوم بعدها شركة التأمين بتعيين خبير لتقييم الأضرار ، وبعد ظهور نتيجة المعاينة من قبل هذا الأخير تقوم شركة التأمين بحساب التعويض استنادا إلى الضمانات الواردة في عقد التأمين الفلاحي¹.

الخاتمة:

إن البحث في موضوع التأمين الفلاحي أظهر جليا أن هذا الأخير ضرورة لا بد منها ضمن سياسة تنمية و تطوير الإستثمار الفلاحي، إذ يعمل هذا الأخير على استقرار النشاط الفلاحي ويحول دون تكبد خسائر مالية، كما يمنح المستثمر الفلاحي ديناميكية نفسية من خلال دوره في توفير تغطية تأمينية لمواجهة جميع المخاطر و الظروف الطبيعية المحتملة الوقوع. ومن خلال هذه الدراسة نخلص بعدة نتائج مفادها:

_ مؤسسات التأمين الفلاحي مجهودات معتبرة في معاضدة جهود التنمية المحلية و ذلك من خلال منتجات التأمين الفلاحي بغية تنمية و ترقية هذا القطاع.

_ أقر المشرع آليات وقائية للمحافظة على الطابع الفلاحي للأراضي الفلاحي من خلال الضمانات التشريعية التي تضمن الإستغلال الأمثل للمستثمرات الفلاحية.

وفي ختام هذه الدراسة نقترح بعض التوصيات:

_ إلزامية التأمين الفلاحي باتت ضرورة لا بد منها، لذا يتعين على المشرع تقيين هذه الأخيرة ضمن التشريعات المنظمة للعقار الفلاحي عموما والمستثمرات الفلاحية على وجه الخصوص.

_ العمل على نشر الوعي بالتأمين الفلاحي من خلال إنشاء نظام حوافز يعتمد على الأداء في الإستغلال الفلاحي وذلك بتقديم تخفيضات و مكافآت تأمينية.

_ ربط التأمين الفلاحي بإتخاذ التدابير الوقائية من قبل الفلاح و المستثمر الفلاحي على حد سواء من خلال ذلك . تضمنين العقود التأمينية شروطاً خاصة بالإجراءات الوقائية التي يجب على الفلاح أو المستثمر الالتزام بها كجزء من التغطية التأمينية.

_ تنظيم حملات توعوية وتدريبية للفلاحين والمستثمرين الفلاحيين حول أهمية الإجراءات الوقائية ودورها في الحد من المخاطر المؤمّن عليها..

قائمة المصادر:

- (1) القانون 87-19 المؤرخ في 08/12/1987، يتضمن ضبط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة الرسمية عدد 50، بتاريخ 09/12/1987. (الملغى)
- (2) القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03/08/2008 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي، ج.ر عدد 46 - الصادر في 10/08/2008.
- (3) القانون 10-03 المؤرخ في 15/08/2010 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة، جريدة رسمية رقم 46 لسنة 2010

¹ أرجيلوس رحاب، المرجع السابق، ص 243.

قائمة المراجع:

✓ 1-الكتب:

-كحيل نعيمة، تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز في ظل القانون 10-03، دار هومة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر 2013.

--محمد لمين لسلخ، محاضرات في العقار الفلاحي، مطبعة منصور الوادي، د ط، الجزائر، 2023.

✓ 2-أطروحات ورسائل الجامعية

-لونيس يمينة، دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة1990-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية تخصص مالية بنوك و تأمينات ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023.

✓ 3-المجلات:

(1 أرجيلوس رحاب، الإطار القانوني للتأمين الفلاحي في الجزائر، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية السياسية، المجلد03، العدد01، أدرار، الجزائر، 2019.

(2 بوراس فاطمة و مانع محفوظ، إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية تيارت-،مجلة الأبحاث الاقتصادية،المجلد: 61 ، العدد: 20، الجزائر، 2020.

(3 بوزيدي لمجد ويوسف بودلة، أثر التأمين الفلاحي على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000 إلى 2008)، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، المجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2020

(4 جيدل كريمة، أحكام فسخ عقد الامتياز الفلاحي في ظل القانون رقم 10 / 03، مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 14، العدد 3، الجزائر، 2021.

(5 حريتي عائشة، نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد57، العدد05، الجزائر، 2020.

(6 حسينة سلاوي، التوجهات الحديثة للتأمين الفلاحي في الجزائر(دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAATنموذجا)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد18، العدد02، الجزائر، 2024.

(7 رابحي بوعبد لله، دور التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين Saa وكالة تيسمسيلت أنموذجا)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد03، الجزائر، 2018.

(8 رضا بوديار، صورية شني، واقع تنفيذ التأمين الفلاحي في الجزائر و دوره في التنمية الزراعية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 06، العدد02، المسيلة، الجزائر، 2023.

(9 الطيف كريم، كوراد فطيمة، دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي و الحيواني(دراسة حالة الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA)، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد01، المجلد01، الوادي، الجزائر،

10) الطيف كريم، كوراد فطيمة، دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي و الحيواني (دراسة حالة الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA)، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد01، المجلد01، الوادي، الجزائر، 2018.

11) عطوي حفيظة، المستثمرة الفلاحية أسلوب جديد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملك الوطنية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2019.

12) فرج الله أحلام، دور التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة واقعه بالجزائر، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، المجلد 03، العدد 04، الجزائر، 2020.

13) قريشي العيد، مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 10، الجزء 01، الجزائر، 2017.

14) مانع فاطمة، تحديات قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31 الجزائر، 2023.

15) مهيدي نوال، إلزامية التأمين الفلاحي ضمان لاستمرارية الإستثمار في العقار الفلاحي، مخبر القانون العقاري، المجلد ، العدد، الجزائر.

✓ 4-المواقع الالكترونية:

1) الصفحة الرسمية للبنك الوطني الجزائري B N A، الموقع الرسمي: <https://www.bna.dz> ، اطلع عليه يوم 2024/08/03، على الساعة 1:26.

2) الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، الموقع الرسمي: <https://badrbanque.dz> /، طلع عليه يوم 2024\08\13 على الساعة: 22:31.

3) الموقع الرسمي لشركة التأمين الوطنية (SAA assurances) ، الموقع الالكتروني: <https://pro.saa.dz> ، اطلع عليه يوم: 2024-05-19، على الساعة 3:33.

4) الموقع الرسمي لشركة التأمينات الوطنية (CAAT) ، الموقع الرسمي: <https://www.caat.dz> /، اطلع عليه يوم: 2024-05-15، على الساعة 5:51.

5) الموقع الرسمي لشركة للتأمينات SALAMA، الموقع الرسمي: <https://salamaassurancesalgerie3890> اطلع عليه يوم 2024\08\14 على الساعة: 20:24.